من أجل بناء مستقبل أفضل للأجيال

شوقي العباسي

من بين سكان العالم البالغ عددهم ٧ بلايين نسمة هناك١,٨ بليون نسمة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة ، وفي اليمن يشكل الشباب ٤٣ في المائة من السكان الأمر الذي يجب أن يدركه الجميع بأن الشباب يملكون مفاتيح المستقبل بما يتمتعون به من إمكانات لتغيير المشهد السياسي ودفع الاقتصاد قدُماً من خلال قدراتهم الإبداعية وقدراتهم على الابتكار، لكن الفرصة لتحقيق الإمكانات الهائلة للشباب شلابد من انتهازها الآن بالإضافة إلى ضرورة الاستثمار في صحة شبابنا وفي تعليمهم، لأن ذلك سيعود علينا بعائدات هائلة من حيث النمو الاقتصادي والتنمية من أجل أجيالنا المقبلة ، وإتاحة الفرصة للشباب للمساهمة الكاملة في التنمية الاقتصادية في المجتمع بوصفهم القادة والآباء والمعلمين للجيل القادم.

لكن مشاركة الشباب في التنمية تصطدم بالكثير من العقبات أهمها دور السياسة العامة التي تحكم العمل التنموي، إضافة إلى إبعادهم عن دورهم الحقيقي في التنمية ، وبات هذا الدور هامشياً، الأمر الذي يجب أن يعرفه القادة والمعنيون تجاه القضايا المتعلقة بالشباب وخصوصاً في ظل الثورات الشبابية التي تشهدها الساحات وتفهم مطالبهم والمسببات والتداعيات على أوضاع الشباب أنفسهم والعمل على سياسات تمكين الشباب وإشراكهم في رسمها وتوفير البيئة الداعمة لتمكينهم من رسم المستقبل اليمني واعتبارهم شريكاً أساسياً في سياسات التنمية وإعداد سياسات فعالة تستجيب لحاجات هذه الشريحة المجتمعية الهامة حتى تتحول طاقاتهم للبناء وليس للهدم ، وحتى تتحلي هذه الشريحة بقيم الإخلاص والعطاء والولاء للوطن والعمل على الاستفادة من طاقاتهم في اكتساب المعارف والقدرات التي تؤهلهم للتعامل مع العصر بمقتضى معطياته فالتغيير المنشود لا يتحقق إلا عبر تحفيز الشباب والإصغاء إلى آرائهم لأنهم عماد الغد وقادة التغيير لأنهم الطاقة الفعلية التي يمكن أن تكون رافعة حقيقة للتنمية والمجتمع لاسيما وأنهم القوة الأبرز في التأثير في شتى المجالات، وهم بحاجة لبرامج وأنشطة ليتمكنوا من المساهمة في عملية التنمية التي من خلالها سيعبرون عن أنفسهم بكل حرية.

أخيراً يمكن القول بأنه لدينا فرصة للاستثمار في الشباب والمراهقين فالاستثمار في الشباب هو من أذكى الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها بلد من البلدان من أجل بناء مستقبل أفضل للأجيال كافة .

في الجولتين.. حملة التحصين ضد شلل الأطفال.. ثمة قصور

أطفال لم تشملهم الحملة والفرق الميدانية لم تؤد عملها كما يجب

تحقيق/عبدالناصر الهلالي

●،، نغم محمود/ لم تستهدفها حملتا التحصين في الجولتين الأولى. والثانية، رغم الحرص الذي أبدته وزارة الصحة العامة والسكان في استهداف جميع الأطفال البالغ عددهم بحسب غادة الهبوب المدير العام للبرنامج الوطني للتحصين الموسع بوزارة الصحة «٤ملايين،٤٤٨ ألفاً و٨٧١ طفلاً ممن هم دون سن الخامسة..

نغم وغيرها من الأطفال في مديرية جبل حبشي في غير مرة تبدأ حملات التحصين لم يشملهم ذلك لأنهم يسكنون الريف في الأساس ووصول العاملين والمشرفين المنفذين للحملة غير وارد إلى المناطق الريفية إلا فيما ندر.. خسرت نغم وبعض أطفال منطقة بلاد الوافي في جبل حشبي التحصين ضد شلل الأطفال في الجولة الأولى والثانية ويقول ولي أمر نغم «لا ندري متى تأتي حملات التحصين إلى مناطقنا رغم أننا نعرف أنها بدأت وفي تاريخ كذا ستنتهي الحملة.. بالمفتوح نحن من المنسيين في تلك الحملات«.

ويضيف :«سنضطر أن نذهب بأبنائنا إلى المدينة لكي نشملهم في هذه الجرعة من تحصين ضد شلل الأطفال..

البرنامج الوطني للتحصين الموسع بوزارة الصحة يقول على لسان مديره الدكتورة/ غادة شوقي الهبوب أن فرق التحصين المتنقلة وصلت إلى كل منزل لتشمل جميع الأطفال المستهدفين الذين لم تتمكن خلال يوميم من الجولة الثانية الوصول إليهم وإعطائهم اللقاح.. على اعتبار أن يوماً آخر أضيف إلى تلك الأيام الثلاثة..

ورغم زيادة يوم آخر إلا أن الأطفال الذين تشملهم حملة الجولة الثانية كما تقول «الهبوب» لوكالة الأنباء «سبأ» ٣ ملايين و ٧٩٩ طفلاً وطفلة وهذا يعني أن عشرات الآلاف من الأطفال الذين كان مقرراً استهدافهم في الجولة الثانية لم يستهدفوا، عشرات الآلاف من الأطفال حرموا من لقاح شلل الأطفال في الجولة الثانية كما حرم أيضا الآلاف بحسب إحصائيات وزارة الصحة في الجولة الأولى..

ميزانية الحملة الثانية ضد شلل الأطفال التي تعد من النفقات التشغيلية بحسب وزارة الصحة مليون وتسعمائة الف دولار..

وعندما بحث وزير الصحة السابق عبدالكريم راصع عقب تنفيذ الجولة الأولى من الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال مع ممثلي المنظمات إمكانية تمويل الجولة الثانية من الحملة قدمت المملكة العربية السعودية« ٦٠٠ »ألف دولار ثمن اللقاحات فيما التزم الجانب الحكومي بتوفير« ٣٠٠ » ألف دولار من النفقات التشغيلية لتمويل هذه الجولة وقدم ممثل منظمة الصحة العالمية« ٧٠٠ »ألف دولار من التمويل المطلوب وقدمت منظمة اليونيسف« ٣٠٠ »ألف دولار لذات الغرض غير أن الحملة لم تستهدف كافة الأطفال في عموم الجمهورية سواء كان في الريف ، أو المدن الأمر الذي جعل الكثير يتساءل عن جزء كبير من التمويل ذهب دون فائدة وبحسب الاحصائيات الواردة من وزارة الصحة العامة والسكان تدل على أن هناك عشرات الآلاف من الأطفال لم تشملهم الحملة الثانية من التحصين ضد شلل الأطفال..

وتقول إحدى المشرفات في هذه الحملة «توزيع المناطق كمربعات وتسليمها للمشرفين جعل المشرفين يستعينون بأقاربهم دون الوصول إلى كل المنازل وهذا يدل على أن المبالغ التي صرفت لتنفيذ الحملة ذهبت مع المشرفين والقائمين على التحصين بشكل عام دون وجه حق طالما أن الكثير من الأطفال لم تشملهم الحملة وتضيف:«منازل في المدن أيضا وليس في الريف فقط حرموا في حملة الجولة الثانية «وتساءل إذا لم يتم العبث بالمال.. أين ذهبت فلوس التمويل طالما وأن الحملة لم تشمل جميع الأطفال دون سن الخامسة؟ الهبوب قالت لوكالة الأنباء «سبأ» أن الجولة الثانية نفذها أربعون ألفاً و ٣٢عاملاً صحياً ومتطوعاً تحت إشراف أربعة آلاف و ٨٠مشرفاً على مستوى المراكز والمديريات والمحافظات كل هؤلاء العاملين الصحيين والمشرفين أوصلوا الحملة للجولة الثانية للتحصين ضد شلل الأطفال إلى ٦٩ ٪« فقط من الإجمالي العام للأطفال المستهدفين.. الحملة يجب أن تذهب إلى كل المنازل دون استثناء ربما أن هناك مناطق من الصعوبة الوصول إليها غير أن هناك إمكانية إلى الوصول لكل منازل المدن ، ولا سيما أمانة العاصمة.. الكثير من المنازل في أحياء عدة بالأمانة وغيرها من المدن لم تشملها الحملة .. سؤال سيظل مفتوحاً أمام وزارة الصحة العامة والسكان إلى جانب سؤال آخر.. أين ذهبت بقية الميزانية التشغيلية للحملة؟ الجهات الممولة أيضا هل تحاسب البرنامج الوطني للتحصين الموسع بوزارة الصحة على المبالغ التي تقدمها ولا يعرف المستهدفون من الحملات أين تذهب؟!

ـ وزارة الصحة: ٣ ملايين و٩ آلاف و ٧٩٩طفلاً استهدفوا في الجولة الثانية من ٤ ملايين ونصف.. والفارق في الإنتظار

الأطفال في اليمن يحرمون من حقهم في التعليم و الحماية

الثورة /متابعات

على الرغم من تزايد الاهتمام بالوضع الإنساني في اليمن فإن الأطفال يعانون من حرمان من حقهم في التعليم و الحماية، بالإضافة إلى العنف و الإساءة و الاستغلال. وبحسب السيدة سنا جونسون – المديرة الإقليمية لمنظمة رعاية الأطفال السويدية: إن الصراعات المسلحة و الاضطرابات المدنية تؤدي إلى حرمان الأطفال من حقوقهم الأساسية في التعليم و الحماية وبالتالي تتعطل حياة الأطفال، إضافة إلى تعرضهم للصدمات النفسية على نحو شائع طالما أنهم يشاهدون و يسمعون ما يجري في البلد. على غرار إن هناك البعض من البنين و البنات من تعرضوا للضرر المباشرة بسبب العنف أو ترك منازلهم فإن آخرين تأثروا بسبب إغلاق المدارس.

إن الأزمة الراهنة في اليمن لها التأثير الأوسع منه على من تضرروا بشكل مباشر بسبب النزاع المسلح أو الاضطراب المدني. فالعديد من الأطفال في اليمن خاضوا تعليماً متقطعاً خلال السنة الماضية. تم تقدير عدد المدارس التي لم تستخدم لأغراض التعليم بنحو ٢٠٠ مدرسة استخدمت لاستضافة النازحين و قواعد قتالية أيضا يصل عدد المدارس التي تم تدميرها إلى ٣٠٠ مدرسة بسبب النزاع المسلح. هذا لوحده يعني أن عدد الأطفال الذين حصلوا على تعليم متقطع هو ٥٠٠ ألف طفل و طفلة على غرار١٠٠ ألف طفل و طفلة في سن الدراسة تعرضوا للنزوح.

يواجه الأطفال و أيضا من يقطنون مناطق الاضطرابات العديد من قضايا الحماية. فبحسب مجلس الأمن للأمم المتحدة أن اليمن اعتبرت كدولة يستغل فيها العناصر المسلحة الأطفال – الأولاد بشكل أساسي يتعرضون للخطر. و من جهة أخرى إن الفتيات عرضة للزواج المبكر حيث إن الكثير من الآباء و الأمهات يعتقدون أنهن سيكن في وضع أكثر أمانا بهذه الطريقة على الرغم من أن الزواج المبكر هو السبب الرئيسي لارتفاع معدل وفيات الأمهات و الأطفال الرضع بسبب المخاطر الصحية للفتيات الواضعات اللاتي لم يكتمل نموهن على النحو الطبيعي.

نشرت منظمة رعاية الأطفال في عام٢٠١١ التقرير السنوي عن وضع الأمهات عالميا و الذي يعرض التصنيف. يصنف التقرير١٦٤ دولة سواء المتقدمة أو النامية حيث يحتوي على معلومات تحدد وضع الأم الأفضل و تلك اللاتي يواجهن أعظم الصعوبات. و ضمن ذلك صنفت اليمن ضمن أدنى عشر دول في مستوى حياة الأمهات.

ذكرى تأسيسها في اليمن كأول منظمة دولية غير حكومية مسجلة بإسم رادا برنن وتعمل برامج منظمة رعاية الأطفال في سبع محافظات في اليمن في عده مشاريع في حقوق الطفل و حماية الطفل و التعليم و الصحة و التغذية و الأمن الغذائي. وعبرت السيدة سنا جونسون « إننا في منظمة رعاية الأطفال نشكر كل شركائنا المحليين والداعمين الدوليين الذين ساهموا في خدمة ورعاية الأطفال في اليمن.»

أكثر من 25 ألف حالة منها 3028 حالة ولادة استقبلها المستشفى العام الماضي

الثورة / عادل البعوة

مدير المستشفى التخصصي للأمومة الآمنة لـ«الثورة »:

نحرص على الارتقاء بجودة الخدمات الطبية ونتعامل مع شكاوى المرضى بشفافية ونتخذ عقوبات بحق المقصرين

أكدت مديرة المستشفى التخصصي للأمومة الآمنة التابع لجمعية رعاية الأسرة اليمنية الدكتورة نادية الحكيمي حرص المستشفى على تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية في مجال أمراض النساء والتوليد .

وقالت الدكتورة الحكيمي في تصريح لـ«الثورة» إن المستشفى عمل خلال الفترة الماضية على تحسين نوعية الخدمات الصحية والطبية والارتقاء بجودتها وخاصة ذات الصلة بأمراض النساء والتوليد وطب الأطفال، برغم الظروف والأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد منذ بداية العام الجاري، بسبب الأزمة السياسية التي ألقت بظلالها سلباً نوعاً ما على سير العمل في المستشفى، حيث واجهنا صعوبات في استقبال المواليد الخدج».

وأرجعت مديرة المستشفى تلك الصعوبات إلى الانطفاءات المتكررة والطويلة والتي تصل لعدة أيام للتيار الكهربائي وانعدام المشتقات النفطية ولكون الأطفال الخدج بحاجة ماسة للحضانة الصناعية ، لكنه تم مواجهة تلك الصعوبات بتكاتف الجهود مع الإدارة التنفيذية حتى تم تذليل كافة الصعاب في هذا الجانب، مشيرة إلى أنه تم توفير مادتي الديزل والبنزين من السوق السوداء وبمبالغ باهظة حرصاً على عدم توقف العمل وتوفير الطاقة الكهربائية للمستشفى على مدار الساعة وتم تجاوز المحنة بسلام .

وفيما يتعلق بالكادر الطبي والتمريضي والإداري العامل في المستشفى تقول الدكتورة نادية» إن جميع العاملين سواء الطبيبات أو أطباء الأطفال أو المرضات والقابلات والطاقم الإداري في المستشفى من ذوي الكفاءات ويتمتعون بخبرة عالية كل في مجاله، وهو ما يميز المستشفى عن غيره ويساعده على إيصال رسالته وتحقيق هدف كان وما زال وهو خدمة الإنسان ورعايته واحترام إنسانيته، ولهذا فالمستشفى يسعى لتقديم أفضل مستويات الخدمة الصحية وبالتعاون مع أمهر الأطباء من ذوي الكفاءات العالية وعلى مدار الساعة .

وحول خطط التطوير والتحديث للمستشفى تؤكد الدكتورة نادية أنه سيتم خلال العام ٢٠١٢تنفيذ خطط للرقي بالعمل الطبي في المستشفى ومنها تحديث قسم المختبر وإنشاء غرفة للعناية المركزة.

وتؤكد مديرة المستشفى أن اللوائح الإدارية في المستشفى تتميز بنوع من الصرامة في جوانب الانضباط المالي والإداري ، وغالبية الموظفين يدركون ويشعرون بأهمية الرسالة الملقاة على عاتقهم، ولهذا فإن المستشفى مستقر في هذا الجانب ولا يواجه أية مشاكل، مشيرة إلى أن المستشفى يحرص على تدريب وتأهيل العاملين، حيث أقام العديد من الدورات التنشيطية في مجال الطوارئ التوليدية ولديه خطط مستقبلية في هذا الجانب منها تأهيل القابلات العاملات في المستشفى إلى قابلات قانونيات.

وأوضحت أن إدارة المستشفى لا تتهاون مع شكاوى المرضى ومرتادي المستشفى إن وجدت ويتم التعامل معها بشفافية والتحقيق مع أي شخص مقصر في عمله واتخاذ عقوبات بحق من يثبت تقصيره أو إخلاله في عمله قد تصل إلى حد الاستغناء عن خدماته في المستشفى، ولهذا نحن وضعنا لوحات في مختلف مرافق المستشفى وحددت آليات لتواصل نزلاء المستشفى وأقربائهم مع الإدارة عند تعرضهم لأية مضايقات أو تقصير أو غيره.

وأشارت إلى أن المستشفى استقبل حتى منتصف شهر ديسمبر من العام الماضي أكثر من ٢٥ ألف حالة مرضية في مجال أمراض النساء والتوليد والأطفال ورعاية الخدج، منها ٣٠٢٨ حالة ولادة .

تنظيم الأسرة وعلاقته بتحسن حياة المجتمع

حسن العزي

●،، يؤكد المختصون في الجانب الصحي لأفراد الأسرة على ضرورة تحسين السلوك الإنجابي والمعدل في تحقيقه على كوادر صحية تعمل في مجال التثقيف الصحي في المراكز الصحية حيث يتواجد المستهدفون من النساء والرجال في مرافق الصحة العامة وخدمات الصحة الإنجابية والعيادات المتنقلة ، نأمل من خلال الاتصال المباشر جدية النقاش والحوار معهم بهدف الوصول إلى قناعات من طرف المستهدفين ومقدمي الرسائل بخصوص فوائد خدمات الصحة الإنجابية والفائدة المرجوة عند تعامل المستهدفين مع وسائل تنظيم الأسرة.. والأمل يحدونا أن تقدم الرسائل التي تهتم بالسلوك الإنجابي وتستهدف فئة الشباب في سن الإنجاب من الطلاب والطالبات في المدارس الثانوية والجامعات والأندية الرياضية من قبل الاساتذة والمدرسين والمدرسات بتقديم رسائلهم بالطرق التي يستوعب الشباب مضامين رسائلهم التي تعزز القناعات تجاه السلوك الإنجابي الأمثل والأمل يحدونا في مواصلة رفع الوعي السكاني عن طريق تقديم الرسائل من قبل المعنيين بالصحة المدرسية إذ أن الطلاب والطالبات يجدونها نافذة يتم عبرها إشاعة فوائد تنظيم الأسرة وبخاصة للشباب في سن الإنجاب والأمل يحدونا أن تتواصل جهود المعنيين بتطوير مفاهيم المجتمع تجاه تحسن نوعية حياة المجتمع حيث يرقب المستهدف من السكان من المدرسين والاساتذة توضيح العلاقة بين تحسن نوعية حياة المجتمع وتنظيم الأسرة.

نحن على يقين بأنهم الأقدر على توضيح مخاطر الحمل المبكر والمتأخر والتعاون بين الولادات هم الأقدر من خلال حلقات النقاش والحوار مع المستهدفين في المدارس والجامعات والأندية الرياضية ومن المرافق الصحية أو في الحقول الزراعية على الإقناع بالآثار المترتبة على التزايد السكاني هم يعلمون أن ذلك يحول دون تحسن نوعية حياة المجتمع هم أيضا قادرون على إقناع المستهدفين بتجنب أخطار تعاقب الولادات والعدول عنه إلى اتجاه التعامل مع وسائل تنظيم الأسرة هم الأقدر على تأكيد قناعات المستهدفين بجوار تنظيم الأسرة هم سيعيدون إلى أذهان المستهدفين رأي علمائنا الأفاضل الذي يشير إلى ضرورة التعامل مع وسائل تنظيم الأسرة من منطلق الحفاظ على الأم قوية معافاة ومن مقاصد الإسلام إيجاد مجتمع قوي البناء والبنيان قادر على تحسين نوعية حياته الاجتماعية والمعيشية والصحية والثقافية..

منظمات المجتمع المدني والقضية السكانية

نبيل محمد العماري

تعرف التنمية بمفهومها العام بأنها عملية إدراك موجه لصياغة بناء حضاري متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وخصوصيته وتطلعاته، وتقوم التنمية أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية، بدءً بالتخطيط واتخاذ القرار، ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات، وانتهاء بالانتفاع من مردودات وثمار مشاريع التنمية وبرامجها، ويمكن القول هنا بأن التنمية هي التخطيط والتوظيف الأمثل لجهود الكل من أجل الكل. وقد كان لإدراك جمعية رعاية الأسرة اليمنية لهذا المفهوم منذ نشأتها في منتصف عقد السبعينات الأثر الكبير في تحقيق الكثير من النتائج الملموسة رغم الصعوبات و المعوقات الكبيرة التي كانت و «بعضها» ماتزال تشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق الحد المرضي من الغايات المنشودة، فمنذ نهاية عقد السبعينات و مرورا بعقد الثمانينات من القرن الماضي لعبت جمعية رعاية الأسرة اليمنية دوراً رائداً في لفت انتباه الحكومة إلى أهمية تنظيم الأسرة، في وقت كان فيه مجرد الحديث عن تنظيم الأسرة أمراً جدلياً و بالغ الحساسية! ولم يقتصر دور الجمعية على الدعوة فقط بل اشتمل أيضا التأمين السلعي للوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، وكانت الجمعية على مدى عقود هي المصدر الرئيسي في اليمن لهذه الوسائل. كميات كبيرة من هذه الوسائل كانت توزعها الجمعية عبر وزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات لفترة زمنية طويلة امتدت لأكثر من عشرين عاماً!!.. هذا الدور المتميز للجمعية ساهم إلى حد كبير في تشجيع الحكومة و منظمات المجتمع المدني على وضع قضية التأمين السلعي لوسائل تنظيم الأسرة ضمن أولويات طلبات الدعم المقدمة للمانحين، مما أدى تدريجيا إلى تخصيص عدد من الجهات المانحة منح و مساعدات نقدية كبيرة لتأمين وسائل تنظيم الأسرة في اليمن من خلال الصندوق الاستئماني لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أسند الى وزراة الصحة العامة و السكان توزيع ٨٠٪، وأسند إلى الجمعية توزيع٢٠ ٪ من إجمالي وسائل تنظيم الأسرة التي تقدم لليمن سنويا عبر هذا الصندوق الاستئماني. لم تتوقف جهود الجمعية عند هذا الحد بل امتدت وتنامت منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، فبعد أن كان السائد والاعتقاد بأن مهمة رسم السياسات من اختصاص القطاع الحكومي، قادت جمعية رعاية الأسرة اليمنية تحولاً ملموساً واستراتيجياً لدور أكثر أهمية لمنظمات المجتمع المدني ليشمل المشاركة الفاعلة في رسم السياسات .

فخلال تلك الفترة حملت الجمعية على عاتقها مهمة الدعوة لتبني سياسة وطنية للسكان، ونذكر من ذلك انعقاد «المؤتمر الوطني الأول حول التخطيط الاستراتيجي لرعاية الأسرة في الجمهورية اليمنية» الذي نظمته الجمعية عام١٩٩٠ م وغيرها من الأنشطة واللقاءات والبرامج النوعية التي كان لها الأثر البالغ في تحفيز الحكومة وحثها لتبني سياسة وطنية للسكان اعتمدت عام ١٩٩١ و «هي الأولى في هذا الجانب» ! تبعها إنشاء المجلس الوطني للسكان في العام ١٩٩٢ الذي تشغل الجمعية عضويته منذ ذلك الوقت. واستمرت الجمعية وشركاؤها من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في دعم التوجه الجديد للدولة ومساندته من خلال ربط الأنشطة والبرامج الخدمية التوعوية والدعوية بتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان بأبعادها الكمي و النوعي و الأمني. و كانت المشاركة الفاعلة للجمعية في مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ ذا أثر إيجابي نحو إحداث تحرك و طني للالتزام بتوصيات و مخرجات إعلان مؤتمر القاهرة التي تتناسب مع التطلعات و لا تتعارض مع خصوصياتنا. و في هذا الصدد نظمت الجمعية مؤتمر « السياسة السكانية في ضوء مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية» الذي عقد في العاصمة صنعاء في عام١٩٩٥ م، ثم مؤتمر «عشر سنوات من مؤتمر القاهرة الدولي للسكان و التنمية» الذي نظمته الجمعية في صنعاء عام ٢٠٠٤.

ومع تنامي إدراك منظمات المجتمع المدني لأهمية المساهمة البناءة والتفاعل الإيجابي مع قضايا السكان لمعالجة المسألة السكانية، عملت الجمعية على بلورة آلية لترجمة هذا الإدراك ودعت منظمات المجتمع المدني من كافة القطاعات إلى تعزيز التزامها تجاه القضية السكانية كأولوية تنموية ملحة. ومن هذا المنطلق جاءت مبادرة الجمعية في الدعوة إلى ضرورة إنشاء كيان يضم منظمات المجتمع المدني من كافة الأطياف لتنسيق و تعزيز جهودها في هذا الاطار، وهو ماتكلل بالنجاح في العام ٢٠١٠بتأسيس «المنتدى الأول للسكان لمنظمات المجتمع المدني» والذي عتبر ثمرة لجهود الجمعية والأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى تحقيق أوسع وأقصى حد من الالتزام تجاه القضية السكانية من كافة القطاعات باعتبار أن هذه القضية والتعامل مع معطياتها يرتبط ارتباطاً مباشراً بعمل منظمات المجتمع المدني.

ولقد كان التجاوب والتفاعل والالتزام الذي أعلنته منظمات المجتمع المدني الاعضاء في المنتدى الاول للسكان ذا أثر كبير لدى الجهات والمنظمات الرسمية والدولية ذات العلاقة التي أبدت تفاعلاً وحرصاً كبيرين لدعم هذا التوجه و مساندته.

من هنا فإنه من الواجب العاجل العمل على متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللقاءات السنوية الدورية للمنتدى بما يحقق إسهاما فاعلا لمنظمات المجتمع المدني في رسم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية ذات العلاقة، ومنها العمل على ردم الفجوات والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للألفية مع التركيز على تحقيق الهدف الخامس «تحسين صحة الأمهات»من خلال مواجهة النقص الكمي والنوعي في خدمات الرعاية الصحية والإنجابية للأمهات و سد فجوات الوصول إلى تلك الخدمات بين الريف والحضر، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الأزواج ورغباتهم غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة المأمونة. كما ان الاختلالات المتزايدة في الجوانب الاقتصادية و الأمنية و البيئية تفرض على أصحاب المصلحة و منهم المنتدى الأول للسكان مسؤلية الدعوة إلى إعادة النظر في السياسات السكانية الحالية نحو وضع سياسة سكانية تحقق التوازن بين السكان والتنمية والبيئة في ضوء ما يفرضه الواقع من متغيرات.

ومع النجاح الذي حققه اللقاء السنوي الثاني للمنتدى الذي عقد نهاية العام٢٠١١ ، يبقى التحدي المستقبلي أمام المنتدى الأول للسكان و كافة اعضائه ترجمة الالتزام الذي قطعوه على أنفسهم إلى عمل ونتائج ملموسة على الأرض.

المدير التنفيذي لجمعية رعاية الاسرة اليمنية